

قال في تقريره الأسبوعي إن الخروج من مأزق التخلف يحتاج إلى احترام النظم والقوانين

# «الشال»: خطط الكويت التنموية لم تحقق أيًا من أهدافها على مرّ الأيام



مجسم لمدينة الحرير

والمؤكد أن الممكن، لمواجهة ظرف البلد الاستثنائي، هو أفضل مما يوفره مشروع الخطة الحالية، فالاستمرار في ممارسات الأمر الواقع سوف يجعل من الصعب جدا تجسيد هذا «الممكن» في طموحات الخطة الحالية، لأن استمرار استخدام قطاع التعليم أو القطاع الصحي مركزا للتوظيف سينعكس لفترة طويلة على مستوى رأس المال البشري، والازدحام في القطاع العام - 80٪ من قوة العمل الكويتية - رغم تحسن النسب بسبب قوانين ترقيعية مثل دعم العمالة الوطنية ودعم البطالة، إلى جانب أن استمرار هذا القطاع على وضعه الحالي مستحيل، لن يخرج قيادات تتولى زمام المبادرة في صناعة بلد متميز، وسيؤدي إلى تخلف إنجاز المعاملات، بل وتخلف بيئة العمل.

والخروج من مأزق التخلف يحتاج إلى إيثار وتضحية وصرامة في احترام النظم والقوانين، كما يحتاج إلى تقدير دقيق لحجم الموارد المحتملة، على مدى ربع قرن قادم، ثم توزيعها لخلق أكبر قدر من فرص العمل الحقيقية، ضمن خطط زمنية ملزمة إلى حد التقديس، وسوف ينعكس ذلك، تلقائيا، على نوعية التعليم ونوعية الخدمات العامة وسرعة حصول المستفيد منها عليها، وعلى سوق العمل، عامة، وما عدا ذلك ليس سوى عمليات تجميل، بعضها ضروري، مرحليا، وقد يخفف من سرعة التداينات، ولكنها لا تصلح بديلا، ولا ترفي إلى مرحلة توفير البناء الضروري.



بقانون حتى تكون ملزمة. وبعد قراءة وتحليل نتائج الحوار، حولها، سوف نعلق عليها بعض التفاصيل، في تقرير لاحق، ولن يغيب نقاشنا محتواها من دعمنا جهود ترميمها.

ونود التأكيد على موقف سابق لنا، يتمثل في الوقوف مع مبدأ إعداد خطة والالتزام الحقيقي بها، بغض النظر عن وجهة نظرنا فيما إذا كان بالإمكان تطوير محتواها لكي تكون مفيدة، في مواجهة الوضع الاستثنائي للبلد.

وأشار التقرير إلى أن هذا الموقف ناتج عن رغبة في تحقيق هدفين متوازيين، الأول، يمكن تلخيصه بالزام الحكومة بالعمل تحت ضغط وسائل قياس كمية وزمنية، يصعب جدا، دونها، إصدار أحكام على أداء إدارات البلد وأخطرها، والثاني، ضرورة تحسين قاعدة المعلومات، لجهتي النوعية والحدائق، في البلد الذي تخلف، كثيرا، في معلوماته، حتى مقارنة بدول متخلفة، والأمثلة كثيرة، تراوح ما بين أرقام الحسابات القومية، مثل أرقام الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والتضخم، ولا تنتهي بالسكان والعمالة والنقط والكهرباء والماء وما إليها.

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي ان الكويت لم تلتزم فسي أي يوم من الأيام بخطة تنموية بقانون، سوى خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن الفائت، وفي الحقيقة، لم يكن هناك معنى لذلك الالتزام، لأنها فترة تم فيها تعليق العمل بالدستور (أي القوانين). ولم تحقق الخطة أو مسودات الخطة، سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة، أي من أهدافها، لذلك، فإن طموحا من مشروع الخطة الحالية ليس مناقشة مضمونها أو مدى تحقيقها لطموحات بلد، يمر بمرحلة استثنائية، لديه ثروة مؤقتة ويحتاج، كثيرا، إلى توظيف عوائدها بعقلانية - والخطة يفترض أن تكون خارطة طريق لاستخدام راجح للعقل، وإنما بعض من طموح متواضع وضروري. وأوضح التقرير أنه خلال الأسبوع الفائت - يوم الثلاثاء الماضي - فشل مجلس الأمة في عقد جلسة مخصصة لنقاش مشروع الخطة التنموية الخمسية للدولة أو الإطار العام للخطة، لعدم اكتمال النصاب بسبب تغيب «الحكومة» المتواجدة في مبنى المجلس، واتهمت الحكومة بأنها لم تبدل عطاء التواجد في قاعة الاجتماع، وهو أمر معيب - إذا كان صحيحا - لأن فيه مؤشرا على عدم اهتمام الحكومة بخطتها. ودعت الحكومة إلى جلسة بديلة يوم الخميس الفائت.

وبين التقرير ان الجلسة الختامية انعقدت صحبة - وفي ذلك بعض التعويض - ويفترض صدور الخطة

الإعلان عن استمرار الصفقة لم يكن موفقاً ولا بد من التنويه عن توقفها

## 4,2 مليارات دينار قيمة «زين» السوقية في 14 يناير الجاري

وأوضح التقرير ان قيمة «زين» السوقية، في 2010/1/14، بلغت نحو 4237,504 مليون دينار، وحلت في الترتيب الأول بالنسبة إلى القيمة الرأسمالية، في السوق الكويتي، بفارق 966,656 مليون دينار عن ثاني أكبر الشركات، وهو «بنك الكويت الوطني». وقد انقلبت «اجيليتي» تداولات اليوم بنفسه بقيمة سوقية بلغت 669,975 مليون دينار، لتحل الترتيب السادس، في قيمتها الرأسمالية، في السوق الكويتي. ولكن الأهم من حجم القيمتين الرأسماليتين لهاتين الشركتين هو تفوقهما في تقديم خدماتهما، ليس محليا فحسب وإنما على النطاق الاقليمي، امتدادا عبر العالم. وإذا كان للاقتصاد الكويتي ان يتفوق، كإقتصاد خدمات، فإن نواته هي شركات ناجحة، مثل «زين» و«اجيليتي» وبعض وحدات القطاع المصرفي، مثل «بنك الكويت الوطني» و«بيت التمويل الكويتي»، وتجاوز الجهود الإيجابية واختيار الوسيلة والتوقيت الناجحين للتسويق، في حالة الرغبة في البيع، كلها عناصر تعمل لصالح الاقتصاد الكلي وبيئة الأعمال في الكويت ومجموع المساهمين.



السوق يفترق إلى الشفافية ويعاني من انتشار الشائعات

جديدة معها، ولقد اتخذت الشركة، العام الفائت، قرارا حسيفا بعدم توزيعها ارباحا على المساهمين، وهو قرار قد يساهم في تمكينها من دفع التعويض المتفق عليه، دون تأثر جوهري على عملياتها، الأثر السلبي على السمعة وفقدان عملاء رئيسيين.

إن صدق اتهامها من قبل الجيش الأميركي بالتلاعب في الأسعار - أم لا، ولكن لا بد لها من تجاوز ما حدث لها ودفع ثمنه - إن كان قد حدث - فالمشكلة ليست في مبالغ التعويض المطلوبة، مهما بلغت، إذا كانت نتاج تنسوية، ولكنها في وقف عملها الرئيسي - الحكومة الأميركية - لأي معاملات فيها، وقد لا يأتي طلب مرض قبل نحو سنتين، وهو الوقت اللازم لنضوج استثمارات رئيسيين لها، في كل من نيجيريا والسعودية.

قال التقرير انه ذكر أكثر من مرة في تقاريره السابقة ان نصف التداينات لأي أزمة سببه نفسي، وأن كثيرا من الجهد، على نطاق العالم، يوظف لاستعادة الثقة، وأهم مكونات هذا الجهد الإصرار على الشفافية، أي عرض الأوضاع كما هي حقيقة، وفي هذا السياق، أكد ان الإعلان عن استمرار صفقة «زين»، لم يكن موفقا، ولا بد من الاعلان عن توقف الصفقة، فما من صفقة تقتصر عناصرها على نوايا البيع، إذ لا يوجد مشتري وليس ثمة حدود زمنية لاتمام الصفقة أو حد لسعر البيع غير المعلن للصفقة القديمة - وكان بحدود دينارين.

وليس صحيحا ان عدم اتمام الصفقة، في 9 يناير 2010، سببه تغير الظروف الاقتصادية إلى الأسوأ، فعلى مستوى العالم، كل الإقتصادات الرئيسية حققت تطورا ايجابيا في نموها، وكل مؤشرات اسواق المال العالمية كسبت، في عام 2009، نقاطا وصلت بالنسبة إلى السوق الهندي أو سوق العملاء المحتملين للصفقة، إلى نحو 80٪، ولا بد من وقف ابتداء سهم «زين»، لأنها شركة جيدة، ولا تريد الخوض فيما إذا كانت قد ارتكبت خطأ جسيما -

## التعاون العالمي غير المسبوق في مواجهة «الأزمة» عكس اتجاه الأسواق نحو الموجب



أشار التقرير إلى ان مؤشرات الاسهم في العالم، خلال عام 2009 شهدت ارتفاعات متباينة، حيث ارتفع مؤشر داوجونز للعالم 1W بحدود 31,9٪، مقارنة بتراجع كبير بلغ نحو 42,8٪، في عام 2008، وهبطت مؤشرات اسواق المال العالمية، خلال عام 2008، بعد ان انفجرت في خريف ذلك العام ثاني أكبر أزمة مالية مؤثرة، تركت تأثيرها المباشر على أداء الاقتصاد الأميركي الذي أثر بدوره على اقتصادات العالم، ليسبب الاقتصاد العالمي اول انكماش منذ أكثر من ستمين عاما، ولكن التعاون العالمي غير المسبوق في مواجهة الأزمة عكس الاتجاه نحو الموجب، بأسرع مما كان متوقعا، وكانت البداية تعافي مؤشرات اسواق المال.

وأوضح التقرير ان الارتفاعات شملت جميع مؤشرات داوجونز، فمؤشر داوجونز العالمي للولايات المتحدة نما بما نسبته 25,9٪، في حين نما مؤشر داوجونز الشامل للامريكيتين بنسبة 31,1٪ وارتفع مؤشر اميركا اللاتينية بنحو 104,3٪، اما مؤشر داوجونز العالمي الشامل لأوروبا فقد ارتفع بنحو 33٪، وارتفع المؤشر ذاته، اذا استثنينا المملكة المتحدة، بنحو 30,3٪، وكان وضع آسيا ممانلا لوضع الامريكيتين وأوروبا، فمؤشر داوجونز العالمي، لآسيا/الهائدي، ارتفع بنحو 31,5٪، بينما ارتفع مؤشر اليابان بنسبة طفيفة بلغت نحو 3,9٪.

وتشير الأرقام إلى ان وزن السوق الأميركي ودرجة تأثيره كبيران جدا على بقية الاسواق العالمية، وينضح ذلك من خلال نمو أداء مؤشر داوجونز للعالم أجمع بحدود 31,9٪ فارتفع مؤشر العالم، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية، كان بنسبة أكبر قارب 37٪، ويأتي هذا النمو للأسواق المالية العالمية بعد التراجع في المؤشرات جميعها خلال عام 2008، بنحو 42,8٪ بعد ارتفاعات متباينة خلال السنوات 2003 - 2007 حيث نما خلال عام 2007 بنحو 8,4٪ وخلال عام 2006 بنحو 18,5٪.

ويوضح الرسم البياني رقم 1 أداء القارات، حسب مؤشرات داوجونز، حتى تاريخ 2009/12/31، ومقارنة هذا الأداء بما كان عليه نهاية عام 2008. ويستعرض الرسم البياني رقم 2 الأداء المقارن لنمو (أو تراجع) المؤشرات اجموعه منتقاة من الاسواق المالية الرئيسية (16 سوقا ماليا) خلال عام 2009، بما في ذلك سوق الكويت للاوراق المالية، دون اخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار وهو يشير مقارنة بعام 2008 إلى ارتفاع جميع مؤشرات الاسواق المالية مقارنة بتراجع وحيد، سجله سوق الكويت

## 1,8 مليار دولار قيمة الصفقات العقارية في 2009

أعاد التقرير نشر ارقام سيولة سوق العقار المحلي في عام 2009، لكن دون تفصيل كتابي، واكتفى بعرض جدول يبين التداولات العقارية خلال فترة من 2000 إلى 2009، وقد قام بزيادة قيمة تداولات الاسبوع الاخير من السنة، مما رفع قليلا من سيولة

النصف الثاني، كما تمت المراجعة والتعديل غير الجوهري على بعض الأرقام بتعاون مشكور مع الإدارة المسؤولة في وزارة العدل. وذكر التقرير ان قيمة الصفقات العقارية في 2009 بلغت 1,8 مليار دينار.

الفترة	عقود	نسبة التغير	وكالات	نسبة التغير	الإجمالي	نسبة التغير
حركة التداولات العقارية سنويا خلال الفترة (2009 - 2000)						
قيمة الصفقات العقارية (الف دينار كويتي)						
2000	640,168	20.1%	458,45	38.6%	1,099,013	27.9%
2001	769,080	56.1%	636,036	70.7%	1,405,116	62.7%
2002	1,200,501	17.7%	1,085,573	30.4%	2,286,074	23.7%
2003	1,413,112	6.6%	1,415,145	11.5%	2,828,257	2.5%
2004	1,505,819	2.1%	1,252,896	44.6%	2,758,715	19.1%
2005	1,537,246	18.0%	693,614	32.0%	2,230,860	22.3%
2006	1,813,737	54.7%	915,306	79.2%	2,729,043	62.9%
2007	2,806,537	32.8%	1,640,104	46.9%	4,446,640	38.0%
2008	1,887,177	30.5%	871,450	35.0%	2,758,627	31.9%
2009	1,311,195		566,692		1,877,887	
عدد الصفقات العقارية						
2000	5,224	7.3%	4,301	34.4%	9,525	19.5%
2001	5,603	32.1%	5,782	57.7%	11,385	45.1%
2002	7,401	3.0%	9,117	1.8%	16,518	2.3%
2003	7,178	0.5%	8,953	30.6%	16,131	17.2%
2004	7,143	7.0%	6,217	65.6%	13,360	34.2%
2005	6,645	10.4%	2,140	39.3%	8,785	17.4%
2006	7,333	27.1%	2,980	52.8%	10,313	34.5%
2007	9,318	33.5%	4,554	72.1%	13,872	46.2%
2008	6,192	25.8%	1,269	51.0%	7,461	30.1%
2009	4,593		622		5,215	
معدل قيمة الصفقة الواحدة						
2000	122.5	12.0%	106.7	3.1%	115.4	7.0%
2001	137.3	18.2%	110.0	8.2%	123.4	12.1%
2002	162.2	21.4%	119.1	32.7%	138.4	26.7%
2003	196.9	7.1%	158.1	27.5%	175.3	17.8%
2004	210.8	9.7%	201.5	60.8%	206.5	23.0%
2005	231.3	6.9%	324.1	5.2%	253.9	4.2%
2006	247.3	21.8%	307.1	17.3%	264.6	21.1%
2007	301.2	1.2%	360.1	90.7%	320.5	15.3%
2008	304.8	6.3%	686.7	32.7%	369.7	2.6%
2009	285.5		911.1		360.1	

